

## الداخلية: قطع الطرق لا يمكن التعامل معه على أنه حرية

### أهالي المفقودين اعتصموا تحت المطر وبعضهم أدلى بشهادات

### كتبت بارعة سريح:

النهار ٢٠٠٠/١٢/١٤

"ما عنا طائفية، كلنا لبنانيين" و"هيذا مخطوف ومظلوم ما بدنا نقولوا محكوم". الأصوات التي علت في اعتصام أهالي المفقودين أمس امتزجت بالدموع في مشهد مؤثر لامهات يحملن صور شباب معظمها بالابيض والأسود، هي كل ما بقي لهن من ذكرى ابنائهن.

أقوال الدولة "الرسمي" لمف الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية على الشكل الذي أفل فيه، أدى الى فتحه على مصراعيه في الشارع مع ملفات أخرى.

أكثر من ٣٠٠ شخص اعتصموا بعد ظهر أمس تحت المطر في "خيمة الحرية" في حديقة شارل مالك - الاشرافية وحملوا صور أولادهم واخوتهم وازواجهم يطالبون بعودتهم وكشف مصيرهم وأماكن وجودهم.

الأهالي وقفوا نحو ثلاث ساعات عند تقاطع الـ"سنا" ساحة جبران تويني اعتباراً من الساعة الثالثة بعد الظهر. وانضم اليهم عند الرابعة عدد كبير من الطلاب الجامعيين يساندونهم في مطالبهم بعودة ابنائهم الموقوفين في السجون السورية. القوى الأمنية ضربت طوقاً حول المعتصمين الذين حولوا اعتصامهم لاحقاً تظاهرة سارت في اتجاه بيروت بداية ثم في اتجاه الاشرافية.

هدوء اعصاب عناصر الدرك والضباط كان لافتاً. وقد مارسوا سياسة ضبط النفس ولم يصطدموا بالمتظاهرين، الا عندما اراد بعضهم إيقاف حركة السير في الاتجاهين واقفال الساحة. عندها تصدت لهم عناصر قوى الأمن وحصل تدافع حسم بسرعة، ثم عادت القوة الأمنية وتركتهم يقفلون الشارع، وراح البعض يترجلون من سياراتهم وينضمون الى المعتصمين. احدى الامهات قالت لرجل في سيارته: "ابني ينتظر في سجن سوري منذ ٢٥ عاماً، ليس كثيراً ان تنتظر قليلاً في سيارتك". وردّ المعتصمون أقوالاً افادوا انهم سمعوها من سلطات قضائية "انسوا موضوع العسكريين الذين اعتقلوا وأسروا في معارك ١٣ تشرين الأول، ١٩٩٠، انسوهم ولا تطالبوا بعودتهم، فهم متهمون بقتل جنود سوريين"، كما قالت والدة جاك حنا نخول العريف في الجيش والذي اسر في ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. كذلك، قالت والدة طوني يوسف القزح وأيضاً والدة المعاون الاول ايلي كريم وهبة التي صرخت: "لم يعترفوا بالعسكر ونحن نعرف انه في سجن تدمر".

وفي لوائح لجنة المعتقلين اسماء كثيرة لجنود يقولون انهم موجودون في سجون سورية ويذكرون منهم الجندي عادل يوسف ضومط الذي اسر في اليوم نفسه كالجنود الآخرين والذي اكد اهله ان مسؤولاً لبنانياً كان اكد لهم وجوده في السجن واليوم لا يجدون اسمه في اللوائح الرسمية.

اما الجندي جوني ناصيف فقد ابرزت والدته اذناً بزيارته يعود الى اعوام خلت، واليوم لا تجد اثراً لاسمه وينكرون وجوده. وكانت امه زارته عام ١٩٩١ في سجنه.

وطالب المعتصمون بكشف مصير الموجودين في سجون سورية منذ اوائل الثمانينات وحتى من قبل. وتقول والدة علي عبدالله ان "عناصر المخابرات السورية اعتقلته في منطقة الكولا، ومنذ سبعة اشهر خرج ادهم من سجن تدمر وجاء ليقول لي انه رأى علي هناك".

وليد المصري شاب اعزب رآه احد رفاقه تقّاده عناصر سورية في ١٣/١٠/١٩٩٠ وتقول عبير خليل ابو زكي ان والدها "ذهب عام ١٩٨٧ الى سوريا ولما لم يعد رحنا نسأل عنه فقالوا لنا انه في السجن هناك لكنهم منعونا من العودة والسؤال عنه وهددونا اذا تابعا البحث عنه".

جانيت بطرس خوند شاركت ايضاً في الاعتصام وطالبت الدولة "بكشف مصير زوجي الذي خطف في ١٥ ايلول ١٩٩٢ من امام منزلنا، وواجب الدولة ان تجده".

السيد مسعود الاشقر الذي كان موجودا اوضح ان "ما يجري مأساة انسانية تتطلب حلا". وتساءل "لماذا لا يتضامن ممثلو الشعب مع هؤلاء المظلومين؟".

أهالي المفقودين بحت اصواتهم بعد ساعتين من الصراخ و البكاء، وبدأ الاعتصام يأخذ قرابة الخامسة منى غاضبا وراح المعتصمون يتوجهون الى القوى الامنية بكلام قاس. ووصلت ثلاث سيارات للدفاع المدني ووجهت خراطيمها نحو الناس الذين تلاصقوا ووقفوا في صف واحد، الا انها بقيت متوقفة ولم تبادرهم بالمياه لان الامطار بدأت تتساقط.

**"أصدقاء اهالي المعتقلين"**

وعند السادسة تفرق المعتصمون. عادوا الى الانتظار والامل في المستحيل. ووزع البعض بيانات منها لـ"أصدقاء اهالي المعتقلين في السجون السورية" الذي جاء فيه: "الآن، وعلى عتبة الالف الثالث، ما زال مصير المئات من اخوة لنا في المواطنة فقدوا واعتقلوا على يد القوات السورية العاملة في لبنان موضع نكران وتجاهل من السلطات اللبنانية، التي تحاول بثتى الوسائل اقفال هذا الملف الانساني والحساس بطريقة تفتقد الى الشفافية والمسؤولية. ان المادة الخامسة من "الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري" تحمل كل دولة مسؤولية التقصير او القبول بجريمة "الاخفاء القسري" بحق مواطنيها وهذه الجريمة تعتبر بمفهوم الامم المتحدة جريمة مستمرة وامتدادية بحق الانسانية والاهل والمجتمع.

انطلاقا من الاعتراف بأن القوات السورية اعتقلت لبنانيين على الارض اللبنانية ومن حقيقة ان الكثير من العائلات تملك معلومات اكيده لاختفاء ابنائها على يد هذه القوات وعن وجودهم في السجون السورية فاننا ندعم مطلب لجنة "أهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" بتشكيل لجنة رسمية لبنانية للتحقيق في شكوى الاهالي وعلى هذه اللجنة ان تتمتع بالمواصفات الآتية:

1- اضافة الى مسؤولين رسميين يجب ان تضم اللجنة اشخاصا مستقلين من خارج الدوائر الحكومية، مشهود لهم بالنزاهة وعدم الانحياز، كما يجب ان يتمتعوا بخبرة واسعة في مجال القوانين وحقوق الانسان.

2- وجود تأمين الموارد المادية والبشرية المناسبة لتقوم اللجنة بعملها على أكمل وجه. كما يجب ان تتمتع اللجنة بالصلاحيات القضائية المناسبة لجلب عناصر مدنية وعسكرية، لبنانية وغير لبنانية من الذين مارسوا الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري.

3- ان تمنح الحكومة هذه اللجنة الصلاحيات الضرورية للتحقيق مع الاشخاص والاطلاع على الوثائق المطلوبة ودخول كل المراكز المواقع التي تعتبر مراكز اعتقال او تصفية جسدية".

**"لجنة دعم الموقوفين"**

ومن فرنسا، اعلنت "لجنة دعم الموقوفين اللبنانيين اعتبارا" ان "ملف المعتقلين في سوريا لم يقفل بعد"، وطلبت من السلطات السورية واللبنانية العمل على حل هذه القضية في شكل جدي. وقالت اللجنة العضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان في

بيان وقعته رئيستها ماري دونو: "ان الحكومات المتعاقبة في لبنان حاولت طمس هذه المأساة واخضاعها للمصالح السورية واللبنانية في معزل عن اهميتها كمسألة انسانية وحقوقية تعني منظمات حقوق الانسان العالمية والمحلية والاهالي (...)" .  
وعرض البيان لمراحل تطور المسألة منذ اعلان الرئيس السابق الياس الهراوي وجود ٢١٠ معتقلين لبنانيين في السجون السورية، وفي رأيها ان "هذا الاعلان يعتبر وثيقة دامغة من اعلى مرجع لبناني، وذكر بالقرار الذي اتخذته الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد بالافراج عن ١٢١ معتقلا والاحتفاظ بـ ٢٥ لبنانيا بتهمة التعامل مع اسرائيل في قرار غير قانوني تجاهلته السلطات اللبنانية، ولم تكلف نفسها عناء البحث عن مصير مواطنيها واماكن اعتقالهم او هوياتهم".  
واشارت اللجنة الى عمل لجنة التحقيق التي شكلتها حكومة الرئيس سليم الحص وضمت مسؤولي اجهزة الامن اللبنانية، والتي تلقت في حينه معلومات من ١٦٨ عائلة لبنانية عن وجود انسائها في السجون السورية، ثم لم تلبث السلطات اللبنانية ان نقضت اعمال اللجنة باعلان عدم وجود اي لبناني في السجون السورية، الى ان كان الافراج عن الشيخ هشام منقارة الذي اعتقل في صورة غير قانونية منذ ١٩٨٥ في سوريا، واعقبه قرار الافراج الاخير الذي اتخذته الرئيس السوري بشار الاسد".

وحملت اللجنة بشدة على تصريح المدعي العام التمييزي عدنان عضوم في مؤتمره الصحفي وقالت انه "اعلن عدم وجود اي معتقل لبناني في السجون السورية باستثناء ٨٥ متهمين بارتكاب جرائم عادية دون ان يوضح هوياتهم، وتجاهل التهم التي وجهت اليهم ومدى قانونية احتجازهم في سوريا دون محاكمة وظروف اعتقالهم (...)" .  
وخلصت اللجنة الى "انه لا يزال هناك الكثير من المعتقلين اللبنانيين لاسباب سياسية في السجون السورية واسماؤهم معروفة لدى منظمات حقوق الانسان العالمية وينتفون زيارات دورية من اهاليهم، ومنهم جورج ايوب شلويط، طوني جورج تامر، نجيب جرمانى وجوزف حويس. علما ان الكثير من العائلات تملك معلومات ووثائق اكدية صادرة عن وزارة الدفاع الوطني والجيش اللبناني تؤكد وجود اقاربهم في سوريا". واعتبرت "ان كلام المدعي العام عن وفاة المعتقلين في سوريا خلال المعارك وان على الاهالي الكف عن المطالبة بهم غير مبرر وغير منطقي"، ودعت الدولة الى "مطالبة سوريا باطلاق كل المعتقلين لديها، وجثث الذين يقال انهم قتلوا، على ان تتحمل السلطات السورية مسؤولية سلامة المعتقلين اللبنانيين لديها".

#### القوات

ووزع طلاب "القوات اللبنانية" بياناً رحبوا فيه بعودة "بعض الذين افرج عنهم من المعتقلات السورية بعدما امضوا ربيع عمرهم في دهاليز واقبية، ذاقوا فيها اسوأ انواع التعذيب والتنكيل دون اي مراعاة لشرعة حقوق الانسان الذي يحتفل العالم بعيدها ٥٢ هذا الاسبوع. فرحتنا بالعائدين كبيرة ولكنها غير مكتملة لأن القلق والحذر يشوبانها.

القلق على مصير الذين افرج عنهم من السجون السورية من ان تكون انتهت جلستهم من مكان ما لتبدأ في مكان آخر، فمن غير المقبول وضعهم مجدداً في السجون اللبنانية بدل تحريرهم فوراً وتعويضهم لما تحملوا من مهانة وظلم وتعذيب بسبب انتماءاتهم وآرائهم السياسية.

ونحن الذين عانينا مرارة الاعتقالات التعسفية وخبرنا ظلمة السجون، ولم نزل، نرفض الاصرار الرسمي اللبناني والسوري على عدم وجود معتقلين آخرين في السجون السورية ونطالب بالكشف سريعاً عن مصير مئات المعتقلين الآخرين ونرفض رفضاً قاطعاً اقبال هذا الملف بقرار رسمي من اي جهة اخرى. فالعديد من العائلات ما زالت تعيش على امل رؤية عزيز اعتقل ونُقل الى سوريا، وما زال مجهول المصير".

## الداخلية

ومساءً، صدر عن وزارة الداخلية البيان الآتي:

"عمد بعض اهالي المفقودين الى التجمع عصر اليوم في محلة "سنا" في الاشرافية فاستغل بعض الطلاب التابعين لجامعات مجاورة في المنطقة هذا التجمع وعمدوا الى قطع الطريق مما أدى الى شل حركة السير في العاصمة وحبس الناس في سياراتهم واماكن عملهم وتعطيل الحركة الاقتصادية والتجارية.

وقد اضطرت القوى الامنية الى التدخل واعادة فتح الطريق بالحوار مع المتظاهرين والمتجمعين.

ان وزارة الداخلية ازاء ما حصل، وحفاظاً على الامن والنظام، تؤكد ما يأتي:

اولاً: ان قطع الطريق في هذا الشكل يمس حريات الناس ويعطل مصالحهم ويعوق وصول الحالات الطارئة الى المستشفيات ويضر بالحركة الاقتصادية والتجارية وبالتالي يشكل مخالفة للقانون.

ثانياً: سبق لوزارة الداخلية ان اكدت حرصها على الحريات وطلبت من الراغبين في التظاهر ان يحترموا القانون ويتقدموا بطلب من الوزارة ليتم تحديد مكان التظاهر والزمان واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المتظاهرين والمواطنين وممتلكاتهم وتأمين حركة المرور.

ثالثاً: ان هذا النوع من التصرفات وقطع الطرق لا يمكن التعامل معه على اساس انه حرية لانه يشكل فوضى وشغباً واضراراً بمصالح الناس، وبالتالي فإن وزارة الداخلية تجد نفسها مضطرة، حماية لمصالح الناس، الى تطبيق القانون في حق المخلين بالأمن والنظام في حال تكرار مثل هذه الممارسات، اذ لا يمكن السماح لكل من تسول له نفسه بالنزول الى الشارع وقطع الطرق وشل مصالح اكثر من مليون مواطن في العاصمة".